أثر ثقل الجمع في مقابل قسيميه عند الصرفيين والنحاة

د. نايف بن حسين محسن الحارثي
قسم اللغة العربية – الكلية الجامعية بالجموم
جامعة أم القرى

أثر ثقل الجمع في مقابل قسيميه عند الصرفيين والنحاة

د. نايف بن حسين محسن الحارثي

قسم اللغة العربية – الكلية الجامعية بالجموم
جامعة أم القرى

تاريخ تقديم البحث: ٣/ ٥/ ١٤٤٣ هـ تاريخ قبول البحث: ٣٠/ ٥/ ١٤٤٣ هـ

ملخص الدراسة:

ناول هذا البحث أحوال الثقل الذي يلحق الجموع، بمختلف أقسامها، مفندًا قول بعض النحاة بأنّ المفرد قد يلحقه ما يلحق الجمع من ثقل، ويهدف الباحث من خلال هذه الدراسة إلى استيضاح هذا القول، ومعرفة منزلة ثقل الجموع بين أضرب الكلمة المختلفة.

وقد اشتملت الدراسة على:

مقدمة: ذكرت فيها أهمية هذا البحث، وأسباب اختياره، ومشكلة البحث، وأسئلتها، وافتراضاتها.

أربعة أحوال: ناقش الباحث من خلالها بعضًا من أقوال النحاة والصرفيين، والتي كان فيها لثقل الجمع أثرٌ في صياغة الكلمة العربية وبنائها.

خاتمة: اشتملت على أهم ما توصّل إليه الباحث من نتائج، وقد أثبتت الدراسة أنّ الجمع أثقل أقسام الاسم، وأن الجموع تتفاوت، فمنها ما يشتدّ ثقله فيقارب الأفعال في ذلك، ومنها ما يخفّ إلى الحد الأدنى، لكنه في كل أحواله لا يُظاهي خِفَّة المثنى والمفرد.

الكلمات المفتاحية: أحوال، ثقل، الجمع، خفة، المفرد.

Effect of the Plural Heaviness Confrontation Of Two Parts According to Morphists And Grammarians

Dr. naif hosin mohsen alharthi
Department Arabic language – Faculty jamoum University
Umm Al Qura university

Abstract:

This research deals with some of the manifestations of the heaviness that affect the plural, in its various sections, refuting the saying of some grammarians that the singular may be affected by the heaviness of the plural. The researcher aims to clarify this saying through this study and to illustrate the position of the plurals' heaviness among the different kinds of the word.

The study included: an introduction: in which I mentioned the importance of this research, the reasons for selection, the research problem, questions, and its hypotheses.

Four conditions: through which I discussed some of the sayings of grammarians and morphologists, in which the heaviness of the plural had an impact on the formulation and construction of the Arabic word. Conclusion: included the most important findings achieved by the researcher. The study proved that the plural is the heaviest part of the noun and that the plurals vary, some of which are as heavy and close as to the verbs, and some of them are reduced to a minimum, but in all their cases they do not match the lightness of the double and the singular.

key words: Plural, Heaviness, Single, Lightness.

المقدمة:

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين، نبينا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين.

امتازت اللغات الإنسانية بفيضٍ من الظواهر المتنوعة، وبقدرٍ كبير من السمات المختلفة، التي تكشف عن النظم والإحكام لدى صنيع الله، وهو الإنسان الذي اختصَّ دون غيره من المخلوقات، بنظام لغوي بديع، ثمّ إن العربية دون غيرها من اللغات كشفت عن عبقريّةٍ في أصواتها، ومفرداتها وتراكيبها، ولسنا في معرض الحديث عن تفاضل الألسنيّة، بقدر ما نُقدّم لظاهرة اختصَّت بها العربية، كما هو الحال مع غيرها من اللغات.

إن التخفيف أحد المقاصد الكبرى للنحو العربي، وتُردّ إليه كثير من القواعد الصوتية، والصرفية، والنحوية، وهو نقيض الثقل، اللذَيْن يُصنِّفهما كثير من النحاة علتين، تطرآن على الكلمة لتغييرها.

والثقل مرحلة أوّليّة، تَعْتَوِر الكلام العربي، والتخفيف نتيجة لذلك الثقل، المتَأتِّي عن عوامل مختلفة، ذكرها القدماء والمحدثون في مصنّفاتهم، فتماثل الحروف، وتقارب أصواتها، وكون الحروف أقوى من غيرها، وعسر بعض الحركات مع غيرها من الحروف، وطول الكلمة بكثرة حروفها، بعض من مظاهر الثقل عندهم، ونتيجة لذلك كان القلب، والحذف، والإدغام، وسلب الحركة، أو التسكين، أبرز مظاهر الخِفّة في اللسان العربي.

ومع تعدّد المقتضيات للتخفيف في العربية فلا يمكن أن يكون ذلك على حساب المعنى، الذي هو لبُّ الكلام؛ لذلك كان أمن اللبس مُقدّمًا على جميع التغييرات، التي تطرأ على الكلمة.

وعلى الرغم من أن قواعد اللغة في ظاهرها تصبّ في صالح الألفاظ دون معانيها، إلا أن المدقّق في مظانّ تلك القواعد ومآلاتها يجدها تعود بدرجة أكبر إلى المعنى.

وقد عدَّ النحاة الجمع أحد المقتضيات للثقل في الكلمة العربية؛ فكان المعنى السبب الرئيس لاختصاصه بمزيد ثقل في مقابل قسيميه، وإنما جاء ذلك بتعدّد وتكرّر أفراده، ممّا جعله أثقل من المفرد والمثنى، وهو ما عبّر عنه الرضي بالجَمْعيّة.

قال: "وأما إن وقع مثل ذلك في غير الجمع فإن سيبويه يقلب الثاني أيضًا ألفًا، ثم همزة، فيقول: (عُوَائر وقُوَائم)، على وزن: (فُوَاعل) من: (عَوِر وقَامَ)، وكذا يقول في: (مُطَاء ورُمَاء وحُيَاء وشُوَاء) من: (مَطَا ورَمَى وحَيِيَ وشَوَى)، فيصير ثاني المكتنفين في الجميع همزة؛ لأنه وإن فات ثقل الجمع[1] إلا أن ضم أوله ألحقه ثقلًا ما، قال: لا تقلب الهمزة ههنا ياءً مفتوحة، والياء بعدها ألفًا، كما فعل في الجمع، فلا يقال مُطَايا ورُمَايا وحُيَايا، وشُوايا، لئلا يلتبس ببناء شُكَاعى وحُبارى، ويجوز أن يقال: إن ثقل الضمة[2] ليس كثقل الجمعية، فلم يطلب معها غاية التخفيف كما طلبت مع الجمع الأقصى، بل اقتصر على

(١) من المفرد.

(٢) في المفرد.

شيء منه، وذلك بقلب ثاني المكتنفين ألفًا، ثم همزة[١]. وكما رأيت فإن المفرد إذا اكتنف ألفه واوان، أو ياءان أو واو وياء[٢]، فإنه يخالف الجمع في عدم انقلاب همزته، فلا يُقال في: (مُطاء): (مُطايا) كما قيل: في (مطايئ) قبل القلب: (مطايا)، وما يعنينا هنا هي العلّة التي ذكرها الرضي فثقل الجمعية، وهو ثقل معنويّ ليس كثقل المفرد الذي ثقل بانضمام أوله.

ولم يكن المعنى وحده السبب في الثقل، بل ربما انضمّ إلى ذلك أسباب أخرى، من مثل: كثرة الحروف، الحاصل بزيادة الواو والنون في جمع المذكَّر السالم، وزيادة الألف والتاء في جمع المؤنث السالم، أمّا جمع التكسير فهو في الأعمّ الأغلب لا ينقص عن واحده، لكن الحذف يَعْتَوِره في بعض أحواله فيقل عن حروف مفرده.

ومع ذلك فلا يمكن القول: إن (كِتابًا) أثقلُ من قولنا: (كُتُب)، فكثرة الحروف وحدها ليست المسوّغ للثقل والخفة، بل هناك أسباب أخرى للحكم على الكلمة بالخفة أو الثقل، وهذا ما سنبيّنه في ثنايا هذا البحث.

---

(١) شرح الشافية للرضي ١٣٣/٣.

(٢) هذه المسألة وقع فيها الخلاف بين المتقدمين، وقد فصلت القول فيها في: مسائل الترجيح بين الثمانيني وابن يعيش دراسة موازنة ص٣٣.

مشكلة البحث:

ولما كان القول من بعض المتقدّمين: بأن المفرد قد يستثقل فيه ما يستثقل في الجمع[1]، وكان المقرّر في أغلب ما وجدته عند المتقدمين من حيث كون الجمع أثقل من المفرد؛ رأيت أن أتناول هذا الموضوع بالدراسة، وجمع ما أمكن من مسائل؛ لِتبيُّنِ شيء من مظاهر ثقل الجمع وخفة المفرد، وبالتالي استيضاح صحّة هذا القول، والحكم عليه، وعلى ما يناقضه من أقوال.

أهميّة هذا البحث وأسباب اختياره:

تكمن أهمّية هذا البحث من حيث دراسة ظاهرة تحدّث عنها النحاة في مصنّفاتهم، ولكنهم لم يُفردوها بمزيد بحث في هذا الباب، وإنما جاءت أقوالهم مبثوثة مُشتّتة، لا يحُدّها ضابط، ولا يجمعها قاعدة، فكثيرًا ما يحتجّون بثقل الجمع، وخفّة المفرد؛ لتقرير مسألة صرفية، أو التعليل لحكم نحوي.

ولست أعلم أحدًا من المتقدمين، أو المتأخرين خصَّ هذه الظاهرة ببحث مُستقِّل، وما جاء من ذلك عرضًا من القول في كتب المتقدمين، واقتباسات يسيرة عند المتأخرين.

إن القول بخفّة المفرد، وثقل الجمع لا يتعارض مع القول: بأن الاسم أخفّ من الفعل، فكون الجمع أثقل من المفرد لا يعني وصوله إلى ثقل الفعل، فالمسألة نسبيّة، وربما يقارب الاسم الفعلَ، فيأخذ شيئًا من خصائصه، كما شابه الفعلُ المضارعُ الأسماءَ، فأخذ شيئًا من خصائصها.

---

(١) يُنظر شرح التسهيل ١٠٣/١.

وأهدف من خلال هذا البحث إلى الإجابة عن الأسئلة التالية:

أسئلة البحث وافتراضاتها:

- هل الجمع أثقل من المفرد في جميع صوره؟ أم يعتوره من الظواهر ما يجعله أخفّ من المفرد؟
- هل الجموع تتفاوت؟ أم هي في الثقل والخفّة سواء؟
- ما المقتضيات المسَوِّغة لثقل الجمع، وخفة المفرد؟
- هل يعتري الجمع شيء من الظواهر للتخفيف من ذلك الثقل؟
- هل يلزم من ثقل الجمع، وخفة المفرد بقاؤهما على حالهما؟ أم يتغيّران بحسب العوامل الطارئة عليهما؟
- هل يسوغ الاحتجاج بثقل الجمع؟ وخفّة المفرد في مواطن النزاع؟
- ما منزلة تلك الحجة بين غيرها من الأدلة؟ وهل تقدِر على ردّ غيرها من الحجج؟

ويفترض الباحث في ضوء تلك الأسئلة ما يلي:

- الجمع أثقل من المفرد في جميع أحواله.
- لا فرق بين الجمع والمفرد في هذا الجانب.
- الجموع لا تتفاوت، بل هي في الخفّة، والثقل سواء.
- الجموع تتفاوت فهي ليست في الثقل، والخفّة سواء.
- الجمع له مقتضيات مُسوّغة للثقل.
- الجمع له مُسوّغات لتخفيفه.
- الجمع ليس له مسوغات لتخفيفه.

- الجمع ثقيل دائمًا، ولا يطرأ عليه التخفيف.
- الجمع يتغيّر بحسب العوامل الطارئة عليه.
- الأصل في المفرد التخفيف، فلا يلحقه ثقل.
- قد يستثقل في المفرد ما يُستثقل في الجمع، فيتغيّر بحسب أحواله.
- يسوغ الاحتجاج بثقل الجمع، وخفة المفرد.
- لا يسوغ الاحتجاج بثقل الجمع، وخفة المفرد.
- حجّة ثقل الجمع، وخفة المفرد قويّة، بحيث تنهض بنفسها بين الحجج.
- حجّة ثقل الجمع، وخفّة المفرد ضعيفة، بحيث لا تقوى على القيام بنفسها، ولا اعتبار لها بين الأدلة.

الدراسات السابقة:

تناول المتقدمون من النحاة والصرفيين ظاهرة ثقل الجمع في مسائل متفرقة، لكنّهم لم يُفردوها بموضوع مستقلّ، وما ورد من ذلك فهو مبثوث في كتبهم، يستدلّون به على تقرير حكم، أو نفيه.

أمّا الباحثون في عصرنا هذا فقد تناولوا ظاهرة الثقل والخفة بشكل عام، من مثل:

- الثقل والتخفيف في النحو العربي، آمنه وهب علي بخيت، رسالة ماجستير جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، السودان.
- الخفة والثقل مبدآن أساسيان في النظرية اللغوية العربية، إبرير بشير، مجلة التواصل في اللغات والثقافة والأدب، الجزائر.
- قضيّة الخفّة والثقل، وأثرها في النحو العربي، أحمد حسن حامد، مجلة جامعة النجاح للأبحاث، فلسطين.
- أثر التخفيف في التوازن اللغوي، محمد ماكني، مجلة عود الند، الجزائر.
- ظاهرة التخفيف في اللغة العربية دراسة صرفية صوتية، د. عبد الله بن محمد بن زين شهاب،
  تريم للدراسات والنشر ومركز عبادي للدراسات والنشر، صنعاء.
- مقتضيات صيغتي الإفراد والجمع من جهة العلائق الإسنادية في القرآن الكريم، د. ياسر محمد الخليل، مجلة رفوف، جامعة أدرار، الجزائر.

أمّا هذا البحث فإنه يُفارق تلك الدراسات في:

- أنّ تلك الدراسات عامّة في الثقل، أما الباحث فإنّه يتناول ثقل الجمع خاصة في مقابل قسيميه: المثنى والمفرد.
- لم تتناول تلك الدراسات مظاهر ثقل الجمع بشيء من التفصيل، ولم يعقد فيها مبحث يخصّ ثقل الجمع، بل جاءت تلك الدراسات عامة غير محدّدة.
- أنّ تلك الدراسات لم تعرض للاحتجاج بثقل الجمع في المسائل الصرفية، ومعرفة منزلتها بين الأدلّة، وإن كانت تصلح في مواطن النزاع، أم تحتاج لغيرها من الأدلّة للنهوض بالحكم الصرفيّ.
- أن هذه الدراسة تجري في ضوء مشكلة البحث، لاختبار صحّة القول: بأن المفرد قد يستثقل فيه ما يستثقل في الجمع.

وقد اشتمل البحث على:

مقدمة: بيَّنت فيها أهمية هذا البحث، وأسباب اختياره، متضمنةً مشكلة البحث، وأسئلتها، وافتراضاتها.

أربعة أحوال: تُمثِّل أبرز المقتضيات لثقل الجمع، وخفة المفرد في النحو العربي.

الحالة الأولى: التغَيُّر بالإعلال.

الحالة الثانية: التغَيُّر بمنع الاسم من الصرف.

الحالة الثالثة: اختيار لفظ المفرد دون لفظ الجمع.

الحالة الرابعة: اختيار بعض الحروف والحركات دون غيرها.

الخاتمة: وفيها أهم النتائج، التي توصّل إليها الباحث، والله أسأل الإخلاص في القول والعمل.

تمهيد:

تناول علماؤنا الأوائل أقسام الاسم من حيث إفراده، وتثنيته، وجمعه، ووضعوا لكلّ قسم منها العلامات التي تُميّزه عن غيره، ولا شكّ أن المفرد أصل، والجمع فرع عنه[١]؛ لأن الفرع يدلّ على الأصل وزيادة، فالبسيط أصل للمركب، كما أن الجمع يدلّ على المفرد وزيادة، تحصَّلت بتكرّر أجزائه وتركبها في صورة واحدة، ألا ترى أنك إذا قلت: (عندي أقلام) فإنك استغنيت عن قولك: (عندي قلمٌ، وقلمٌ، وقلمٌ)، وركّبت من تلك الأجزاء الثلاثة صورة جديدة، دلّت على المفرد، فـ(القاف واللام والميم) حروف أصول موجودة في الأصل، الذي انبثقت عنه هذه الصورة، والفرعيّة تكَوَّنت بفضل زيادة الألف وتغيُّر صيغة البناء، ألا ترى كيف تغيّرت تلك الصورة الذهنية للفرد الواحد عند تعدّد الأفراد في البنية العميقة المتخيلة؟

وأنت إذا نظرت إلى تقسيم النحاة للكلمة وجدت عبقريّة فذّة، تُشعرك بسلسلة من القواعد المتشابكة المترابطة، بحيث تتآلف أجزاؤها لِتُكَوِّن مجموعة من القواعد الكبرى، التي تتشعّب منها ضوابط وقواعد صغرى، فترتبط الفروع بأصولها؛ ليحدث ذلك الإحكام في هذه اللغة، ولا ضير أن يشذّ شيء، ولكنه لا يؤثر في الكثير المتواتر، فالشاذّ لا اعتبار ولا حكم له.

فالاسم عند البصريين أصلٌ[٢]، والفعل فرع عنه، والاسم خفيف، والفعل أثقل منه، فكان الاسم بالتخفيف أحقّ لأصالته، والفعل بالثقل أليق لفرعيته،

---

(١) يُنظر شرح السيرافي ٣/٤٥٥.

(٢) يُنظر الإنصاف ١/٩٠.

وبناءً على هذا التصوّر يمكن القول: إن الخفّة أصل، والثقل فرع، فوُضِع الأصل للأصل، والفرع للفرع، وإذا سرنا على هذا النسق كان المفرد بالتخفيف أحَقّ، والجمع للثقل أليق.

وقد أشار السيرافي [ت ٣٦٨] إلى شيءٍ من هذا بقوله: "والجمع أثقل من الواحد؛ لأن الواحد هو الأصل، ثم يجمع"(١).

وثَمّة نسق آخر، يترتّب على تلك الضوابط، من حيث الإعلال والتصحيح، والصرف وعدمه، والتحريك والتسكين، والتغَيُّر في الحكم الإعرابي باختيار بعض الحركات دون بعض، وهذا ما سنعرض له في الأحوال التالية.

(١) شرح كتاب سيبويه ٣/٤٥٥.

الحالة الأولى: التَغَيُّر بالإعلال

تناولت فيما مضى من القول: أن التخفيف أصل في الأسماء، وأنَّ الثقل أصل في الأفعال، ولا يخفى عليك أنَّ الإعلال أحد مظاهر التخفيف، فحذف الحرف سواء أكان الحرف صحيحًا أو معتلًا، وقلبه إلى غيره ضرب من التخفيف، الذي ينشده العربي في كلامه، فتغيّر الكلمة بحذف أحد حروفها، أو قلبه إلى غيره؛ نتيجة لأسباب ذكرها الصرفيون في مصنّفاتهم، وربما كان الحذف الذي يلحق الكلمة اعتباطيًا، بحيث لا يخضع لعلة صرفيّة أو قاعدة معتبرة، ولكن ذلك كلّه يعود إلى مقصد وغاية كبرى، وهي التخفيف.

وبناءً على النسق المتّصل والسلسلة المترابطة من ثقل الفعل لفرعيته، وخفة الاسم لأصالته، يتناغم مع هذا النسق أصالة الإعلال في الأفعال، وفرعيته في الأسماء، فكلّما كانت الكلمة ثقيلة كانت بالإعلال أحَقّ وأليق، ونحن حين نذكر ذلك لا نعني أن الأسماء لا تُعَلّ لخفتها، وإنما المقصد الأكثر والأحق بالإعلال منهما، وهذا ينجرّ بالضرورة على أقسام الاسم، من حيث الإفراد، والتثنية، والجمع، فالاسم وإن كان خفيفًا مقارنة بالفعل، إلا أن أقسامه الثلاثة ليست في الخِفَّة سواء، بل تتفاوت، فالجمع أثقل من المثنى والمفرد، والمثنى أثقل من المفرد، والمفرد أخَفّ الثلاثة، فلمَّا كان الجمع أثقل قسيميه اِعْتوَره الإعلال فِرارًا من الثقل الذي لحقه.

ثم يستمرّ هذا الترابط بين أجزاء الكلمة ليكون الانقلاب أصلًا في الجمع، وهو ما ذكره المبرد [ت٢٨٥][(١)]، وهذا لا يتعارض مع القاعدة المقرّرة سابقًا، من حيث أصالة الإعلال في الأفعال، وفرعيته في الأسماء، فالمبرد في ظنّي يعني أصالته بالنسبة لقسيميه المثنى والمفرد، والعلة ثقل الجمع، فهو بالإعلال أولى.

وممّا يدلّ على أحقيّة القلب في الجمع دون المفرد أنهم أجازوا الإعلال والتصحيح فيما كان آخره واوًا مشدّدة مضمومًا ما قبلها، إذا كان مفردًا، أمّا إذا كان جمعًا فإنّ الإعلال فيه لازم، فما جاء على هذا النحو ثلاثة أقسام: مصدر كـ(عتا عُتوًّا)، واسم مفعول كـ(مَغْزُوّ)، واسمًا أتى مجموعًا نحو: (عاتٍ وعِتِيّ)[(٢)].

فأمّا المصدر، واسم المفعول فإن الوجه فيهما التصحيح، ولكن القلب جائز، فقالوا: (عتُوّ وعُتِيّ ومغزوّ ومغزِيّ)[(٣)]، وقد جاء في القرآن بالوجهين قال تعالى: ﴿۞ وَقَالَ ٱلَّذِينَ لَا يَرۡجُونَ لِقَآءَنَا لَوۡلَآ أُنزِلَ عَلَيۡنَا ٱلۡمَلَٰٓئِكَةُ أَوۡ نَرَىٰ رَبَّنَاۗ لَقَدِ ٱسۡتَكۡبَرُواْ فِيٓ أَنفُسِهِمۡ وَعَتَوۡ عُتُوّٗا كَبِيرٗا ٢١﴾ [سورة الفرقان:٢١]. وقال تعالى: ﴿ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمۡ أَشَدُّ عَلَى ٱلرَّحۡمَٰنِ عِتِيّٗا ٦٩﴾ [سورة مريم:٦٩].

---

(١) يُنظر المقتضب ٣٢٥/١.

(٢) يُنظر شرح التصريف للثمانيني ٢٦٦/١.

(٣) يُنظر الكتاب ٣٨٤/٤.

أمّا بعض ما جاء على صورة الجمع من نحو: (عاتٍ وعِتِيّ) فإن الإعلال فيه لازم، والإعلال فيه جارٍ كما جرى في نحو: (أدْلٍ وأحْقٍ)[1]، والأصل: (أَدْلُو)، ومفردها: (دلْو)، وإنما قُلبت الواو ياءً؛ لوقوعها آخرًا وقبلها ضمة، والعرب لم يُعرف عندهم اسم آخره واو مضموم ما قبلها، فقُلبت الواو ياءً فصارت: (أَدْلُيٌ) ثم أُبدلت الضمة التي تسبق الياء كسرةً؛ لمناسبة الياء، فصارت: (أدلِيٌ)، فاستُثقِلت الضمة على الياء فحُذِفت، فصارت: (أدلِيٌ)، فالتقت الياء ساكنة مع التنوين، فحُذفت، فصارت: (أَدْلٍ) على حدّ حذفها في: (قاضٍ)، ومناط الشبه بين: (عِصيّ وعِتِيّ)، وبين: (دِليّ وحِقِيّ)، أن: (عِصِيّ) أصلها: (عُصُوْو)، فقلبوا الواو الأخيرة ياءً، حيث لم يَعتدّوا بالواو الأولى الساكنة، فهي حاجز غير حصين، وكأن الواو الأخيرة سُبقت بضمة، كما سُبقت الواو بضمة في (أدلٍ)، وما أشبهها، فصارت: (عُصُوْي)، فاجتمعت الواو والياء، وسبقت إحداهما بالسكون، فقُلبت الواو ياءً، ثُمّ أُدغمت الياء في الياء، وكُسر ما قبل الياء؛ للمناسبة، فصارت: (عِصيّ وعتِيّ).

أمّا ما جاء من ذلك مصحّحًا كـ(النُحوّ)، فإنه من الشاذ الذي لا يقاس عليه، ولا يُعتدّ بمثله[2].

وأنت إذا نظرت إلى صورة المفرد والجمع في أصلها وجدتها واحدة، إلا أن الإعلال لازمٌ في الجمع، جائز في المفرد، والعلة المعتبرة هنا هي ثقل الجمع،

---

(١) واحده حقو، والحقوان الخاصرتان، يُنظر العين (حقو) ٣/ ٢٥٤.

(٢) يُنظر شرح السيرافي ٥/١٣٠.

وخِفّة المفرد، فلمّا كانت الواو ثقيلة، والجمع ثقيلًا، قُلبت الواو ياءً تخلصًا من اجتماع الثقل المعنوي الحاصل بتكرّر أفراده، والثقل اللفظي الحاصل بالواو المشدّدة، خلافًا للمفرد الذي جاز فيه الوجهان؛ لانعدام التكرار الموجود في الجمع.

ولقائل أن يقول: إنّ النحاة[١] اعتلّوا للقلب في نحو: (صُيَّم وقُيَّم) بثقل الجمع، وخفة الواحد، ومع ذلك فإنّ القلب جائز وليس بلازم[٢]، فقالوا: (صُوَّم) فلم يقلبوا؛ فالجواب عن ذلك: أن القلب جارٍ في المفرد، فقالوا: (صائم)، والأصل: (صاوِم)، فقلبوا من الواو همزةً، والإعلال فيما جرى على مثال: (فاعل) معروف، ومع ذلك فإن بقاء الواو في: (صُوَّم)، أو حتى قلبها ياءً أخفّ من قلب الواو همزة في المفرد، فالواو والياء أخف من الهمزة[٣]، ولا يكون قلب الحرف إلى غيره أخفَّ من الأصل في جميع أحواله، فالنظر إلى القلب بمفرده لا يكفي للحكم على الكلمة بالخفة أو الثقل.

وربما كان لثقل الجمع أثر في اعتلال الكلمة، لكن تلك العلّة لا تنهض بنفسها بالحكم الصرفي، بل لا بدّ من أوصاف متعدّدة ليقوم الحكم بها، ألا ترى أنهم أعلُّوا نحو: (سِياط، وحِياض)، ولم يُعِلُّوا نحو: (طِوال)، وما أشبهها؟ وذلك أنَّه من مواضع قلب الواو ياءً اجتماع خمسة أوصاف:

الأول: كون الاسم جمعًا.

---

(١) يُنظر شرح السيرافي ٢٦٩/٥، وشرح المفصل ٤٦٩/٥، وشرح الألفية للشاطبي ٣٦٢/٩.

(٢) يُنظر شرح المفصل ٤٦٩/٥.

(٣) يُنظر الأصول ٢٥٩/٣، والخصائص ١٩/٣.

الثاني: كون عين مفرده ساكنة.

الثالث: أن يكون ما قبل الواو مكسورًا.

الرابع: أن يكون ما بعد الواو ألفًا.

الخامس: صحّة لام الكلمة وعدم اعتلالها[١]، وفيه نظر، فإنهم أعلّوا نحو: (ضياء) مع كون اللام معتلّة[٢].

وأنت إذا نظرت إلى جمع: (سَوْط) ونحوها ألفيت الأصل فيها: (سِوَاط)، فتُخُلِّص من ثقل الواو المعاقبة للكسرة، ومن ثقل الجمع الحاصل بتكرّر أفراده، بقلب الواو ياءً؛ إذ الياء أخفّ من الواو، وهي أشبه من الواو إلى الألف التالية لها[٣].

وربما كان أقوى الأوصاف لقلب الواو ياءً هو انكسار ما قبلها، فإنها تقلب مع تخلُّف الوصف الأول والثاني نحو: (قِيام)، وقلبوها ياءً في نحو: (دِيَم) مع انعدام الألف، ألا ترى كيف قامت العلّة بنفسها بالحكم الصرفي مع انعدام الأوصاف الأخرى؟ ونحن عندما نذكر ذلك لا نقدح فيما ذهب إليه الصرفيون، وإنما أردنا منزلة هذا الوصف في هذا الحكم بين غيره من الأوصاف.

وربما عكسوا، فقلبوا من الياء واوًا؛ لتنسجم القاعدة مع ثقل الجمع، وخفّة الواحد، فالأخفش يجمع ما كان على: (أَفْعَل فَعْلاء) مِمّا اعتلّت عينه

---

(١) يُنظر الخصائص ١/١٥٨.

(٢) عند من يرى أنها جمع، يُنظر اجتماع إعلالين في كلمة واحدة ٢٥.

(٣) يُنظر شرح المفصل ٥/٤٦٣.

على: (فُعْل) فتصحّ الياء، ويُكسر ما قبلها، نحو: (أَبيَض وبِيض)، أمّا ما جاء على: (فُعْل) من المفرد، فإن الياء عنده تُقلب واوًا، فإذا بنى على مثال: (بُرْد) من: (أَبْيض، وبَيْضاء) قال: (بوض)، فقَلَب من الياء واوًا؛ لأن المفرد أخفّ من الجمع(١).

ومع أن الخليل [ت ١٧٠]، وسيبويه [ت ١٨٠] لا يتفقان مع قوله هذا(٢)، فالمفرد والجمع عندهما سواء، إلا أن ذلك لا يتعارض مع كون الجمع أثقل من الواحد، فالمفرد والجمع وإن كانا بصيغة واحدة إلا أنّ الجمع أثقل بتكرّر أفراده، والمفرد أخفّ بانفراده.

ولما رأى الصرفيون قول بعض العرب: (بِيُوت وسِيوف)، وما أشبههما، استنكروا ذلك؛ لعسر الانتقال من ضمّ إلى كسر؛ لامتناعه في المفرد، والجمع أولى بالمنع في ذلك؛ لثقل الجمع، وخِفّة المفرد، وكان المسوّغ لجريانه في نحو: (بِيُوت وسِيوف) كون الكسرة عارضةً، والأصل: (بُيوت وسُيوف)(٣).

وعلى الرغم من أن الصرفيين حاولوا بقولهم هذا المحافظة على النسق الذي يتواءم مع ثقل الجمع، وخفّة المفرد؛ إلا أنني أرى التخفيف حاصل في الجمع بمناسبة الياء للكسرة قبلها، ومناسبة الواو للضمة قبلها، ولما كانت الحركات أبعاض الحروف كانت: (بِيُوت) أخفَّ من: (بُيُوت)، أو قل: هما من حيث الثقل والخِفّة سواء، فالعُسر الموجود في: (فِعُل) مِمّا كانت العين فيه حرفًا

(١) يُنظر المنصف ٢٩٩/١.

(٢) يُنظر المفصل ٥٢٨/١، والممتع ٣٠٤/١.

(٣) يُنظر شرح التسهيل ٧/٣، والممتع ٣٢٤/١.

صحيحًا يختلف عن الياء الجارية بمدّ الكسرة قبلها، وكذا إشباع الضمة بعد الياء يتولد عنها تلك الواو المدّيّة، وبناءً عليه فإن كسر الفاء في نحو: (سِيُوف)، وما أشبهها لا يتعارض مع ثقل الجمع، فاللسان جارٍ في: (بُيوت وبِيُوت)، ولا عسر في ذلك.

ومِمّا غَيّرته العرب مراعاة لثقل الجمع الاسم الخماسي، مِمّا جاء على مثال: (فعالِل) وما أشبهها، فتَحذِف خامسه، أو رابعه؛ لثقل الجمع بصورته، وكثرة حروفه، فيصير الاسم إلى أربعة أصول[١]، فتقول في جمع (فَرَزْدَق): (فرازد)، أو (فرازق)، وكما رأيت فقد حصل التخفيف بالحذف؛ لئلا يجمعوا على الكلمة ثقل الجمع، وكثرة الحروف.

وربما تجاوزوا ذلك، فحذفوا من آخر الاسم، فخرجوا عن الأصل المعتبر[٢]؛ ليتخلّصوا من ثقل الجمع، بحذف بعض حروفه، ومن ذلك جمعهم: (صحراء) على: (صحار)، بحذف الياء المشددة، أو بحذف إحدى الياءين على: (صحاري)، أو بحذف إحدى الياءين، وقلب الثانية ألفًا، إذ الألف أخفّ من الياء، فتصير إلى: (صحارى)[٣]، وكان الأصل أن تُجمع على: (صحارِيّ)، "وإنما قلنا: إنه الأصل لأنك إذا جمعت صحراء أدخلت بين الحاء والراء ألفًا، وكسرت الراء، كما تكسر ما بعد ألف الجمع في كلّ موضع نحو: (مساجد)، فتنقلب الألف التي بعد الراء ياءً؛ لانكسار ما قبلها،

(١) يُنظر شرح المفصل ٣٩٩/٣.

(٢) يُنظر الأشباه والنظائر ٩٢/١.

(٣) يُنظر تمهيد القواعد ٤٨١٣/٩.

وتنقلب الثانية التي للتأنيث أيضًا ياءً، ثم تدغم الأولى فيها، ثم إنهم آثروا التخفيف، فحذفوا إحدى الياءين، فمن حذف الثانية قال: الصحارِي –بالكسر–، ومن حذف الأولى قال الصحارَى –بالفتح–"[1].

وكما رأيت فقد كان لثقل الجمع[2] أثر في التغيير الذي طرأ على الاسم، بحذف أحد الحروف تارة، وحذف الحرفين من آخره تارة أخرى، بل جرى على الاسم الحذف والقلب معًا، كما في: (صحارى، وعذارى).

(١)توضيح المقاصد والمسالك ١٤٠٥/٣.

(٢) يُنظر شرح السيرافي ٢٨٦/٥، والأشباه والنظائر ٩٢/١.

الحالة الثانية: التغير بمنع الاسم من الصرف.

ذكرت فيما مضى من القول أن الفعل أثقل من الاسم، وأنّ الجمع أثقل أقسام الاسم، وبناءً على هذا النسق فإن الجمع أقرب من المفرد والمثنى للفعل، وكأن الاسم يتدرّج في الثقل حتى يكاد يقاربه في ذلك، وربما أخذ بعض خصائصه، وأنت إذا نظرت إلى تناغم هذا النسق مع ما يذكره النحاة أدركت عبقريّة هذه اللغة، وكأنها كائن حيٌّ، يتكَيّف مع الظواهر الكونية الطارئة عليه.

وكما كانت أقسام الاسم ليست في الخفة سواء، فكذلك الجمع لا يكاد يسير على وتيرة واحدة، فالخماسي كما ذكرت قد ثقل بكثرة حروفه، فهو ليس كالرباعي في ذلك.

وإذا أمعنّا النظر في صيغ الجموع وجدناها تتفاوت فيلحقها من الثقل ما يلحقها، بحسب بنية الكلمة الموضوعة لها، فصيغتا: (فعالِل، وفعالِيْل) وما أشبههما ليستا كغيرهما من الصيغ، فيَعْتَورِهما من التغييرات النحوية والصرفية ما يَعْتَورِهما، فتجري عليها ظاهرة التخفيف.

ولما كانت هذه الصيغة أثقل من غيرها من الصيغ كانت أشدّ قربًا من الأفعال؛ لذلك لا غرابة أن توسَم بصيغة منتهى الجموع، فإليها ينتهي ثقل الاسم، ومنها يبدأ ثقل الأفعال، ودونها باقي صيغ الجموع، وأدنى من ذلك المثنى، ثمّ المفرد.

وكأنّي بصيغ منتهى الجموع تلامس الحدّ الأدنى من ثقل الأفعال، فتبقى مُتَأَرْجِحة بين الاسميّة والفعليّة، ألا ترى أنها لما ثقلت نُزِع منها التنوين،

وسُلبت منها الكسرة في حال الجر، فكانت كالفعل في ذلك؟ فالأفعال لا تنون، ولا تكسر، ومع ذلك فإنّها وإن ثقلت بصيغتها فهي لم تخرج عن إطار الاسمية، فلمّا لحقتها (أل)، والإضافة، وهما من خصائص الأسماء عادت إليها الكسرة في حالة الجر.

إن الاحتجاج بثقل الجمع وخفّة المفرد له اعتبار عند المتقدمين من لدن سيبويه، ومن دونه من النحاة(١)، ولم تخل كتب المفسرين من هكذا حجّة(٢)، فالأخفش [ت٢١٥] يقول: "وقال في مواطِن كثيرة لا تنصرف، وكذلك كلّ جمع ثالث حروفه ألف، وبعد الألف حرف ثقيل، أو اثنان خفيفان فصاعدًا، فهو لا ينصرف في المعرفة، ولا النكرة نحو: (محاريب، وتماثيل ومساجد)، وأشباه ذلك إلا أن يكون في آخره الهاء، فإن كانت في آخره الهاء انصرف في النكرة نحو: (طيالِسَة، وصياقِلَة).

وإنما منع العرب من صرف هذا الجمع أنه مثال لا يكون للواحد، ولا يكون إلا للجمع، والجمع أثقل من الواحد، فلمّا كان هذا المثال لا يكون إلا للأثقل لم يصرف.

وأما الذي في آخره الهاء فانصرف؛ لأنها منفصلة كأنها اسم على حيالها، والانصراف إنما يقع في آخر الاسم، فوقع على الهاء، فلذلك انصرف، فشبه بـ(حَضْرَموت)، و(حَضْرَمَوْتَ) مصروف في النكرة"(٣).

---

(١) يُنظر شرح المفصل ١/١٧٩.

(٢) يُنظر التفسير البسيط ٩/١٣٢.

(٣) معاني القرآن ١//٣٥٥.

ومِمّا يدلّك على أنّ صيغة الكلمة وبناءها لهما أثر في ثقل الكلمة، أنّ الأصل منع صرف: (غواشٍ)، وما أشبهها، فلا يدخلها التنوين، لكنهم خفّفوها بحذف الياء من آخرها، في حالتي الرفع والجر، فبقي الاسم على أربعة أحرف، فشابه: (جناح) في الصيغة، و(جناح) اسم مفرد، فانصرف لأجل ذلك، هذا مذهب الخليل وسيبويه[1]، وأيًّا كان القول سواء أكان التنوين تنوين صرف، أم تنوين عوض، فإن الكلمة خُفّفت بحذف الحرف من آخرها.

وكما رأيت فقد كان لصيغة منتهى الجموع أثر في ثقل الكلمة، وقد زال عنها الحكم فانصرفت لما خفّت بحذف أحد حروفها، فشابهت صيغة المفرد، وبَعُدت عن ثقل الفعل، فلحقها التنوين.

(١) يُنظر شرح المفصل ١/١٧٩.

الحالة الثالثة: اختيار لفظ المفرد دون لفظ الجمع

عُني المتقدمون من النحاة والصرفيين بالمفردة العربية عناية فائقة، فوضعوا المبادئ والتصورات لاختيار بعض الألفاظ دون بعض، وقعّدوا لذلك القواعد المستنبطة من كلام العرب، ورسموا حدودًا لتلك القواعد، فإذا جاوز لفظ تلك الحدود حاولوا تفسيره، بحيث لا يقدح في قاعدة بنوها، أو صورة رسموها.

وكثيرًا ما تتوافق تلك التفسيرات مع الضوابط المنظّمة للكلام العربي، إلا أنها في مواضع جدّ يسيرة لا تكاد تخضع لتلك القوانين، فربما صادف المنظّر آية قرآنية، أو حديثًا نبويًا، أو بيتًا شعريًا، أو قولًا لمن يوثق بعربيّته يصطدم مع ما سنّه من قواعد، فيعمد إلى تأويلها، إن كان يتّفق مع القاعدة، وربما وسمه بالشذوذ؛ لتبقى القاعدة منضبطة، بالكثير الأغلب.

ومن تلك المفاهيم التي تعهّدها السابقون بالدراسة ظاهرة المطابقة، إما في الإعراب، أو في التذكير والتأنيث، أو الإفراد والتثنية والجمع، فمنها ما تجب فيه المطابقة، ومنها ما تجوز، ومنها ما تكون فيه ممتنعة، وربما وقع الخلاف بين العلماء في ذلك، فما يكون واجبًا عند عالم يراه غيره جائزًا، كلٌ بحسب تفسيره للنصوص.

ومن المواضع التي وقع الخلاف فيها مطابقة النكرة المشتقة المضاف إليها لما قبل (أَفْعل التفضيل)، في الإفراد، والتثنية، والجمع،

فذهب الطبري [ت ٣١٠] في تفسيره إلى جواز ذلك[١]، وتبعه ابن مالك [ت ٦٧٢] [٢]، وذهب غيرهما إلى امتناعه[٣].

وموضع الخلاف بين الفريقين في قوله تعالى: ﴿وَءَامِنُواْ بِمَآ أَنزَلْتُ مُصَدِّقًا لِّمَا مَعَكُمْ وَلَا تَكُونُوٓاْ أَوَّلَ كَافِرٍ بِهِۦ وَلَا تَشْتَرُواْ بِـَٔايَٰتِى ثَمَنًا قَلِيلًا وَإِيَّٰىَ فَٱتَّقُونِ ﴿٤١﴾﴾ [سورة البقرة:٤١]، فاسم: (تكون) كما ترى: (واو الجماعة)، والنكرة المشتقة المضاف إليها: (كافر)، وهي كما ترى مفردة، لم تطابق ما قبلها، فأوّلها من أوجب المطابقة بأول فريق كافر، أو أول من كفر.

وأمّا المجيزون لهذه الصورة، فقد ذكروا أن المفرد يُغني عن ذكر المحذوف، وأن المفرد أخفُّ من الجمع[٤].

فلو قيل: لا تكونوا أول كاتبين، أو أول كَتَبة لكان ثقيلًا، فتُخُلِّص من الثقل الحاصل بكثرة الحروف، وبتكرّر أفراد النكرة المضاف إليها، واستُغني عن ذلك بالواو المشعرة بالجمعيّة لـ(أفعل)، وما أُضيفت إليه، فتحقّق المعنى بلفظ المفرد.

---

(١) يُنظر جامع البيان ١/٦٠٠.

(٢) يُنظر شرح التسهيل ٣/٦٢.

(٣) يُنظر شرح التصريح ٢/١٠١.

(٤) يُنظر تمهيد القواعد ٦/٢٦٨٩.

إن اختيار العربيّ للفظ المفرد دون لفظ الجمع، أو العكس، قد لا يخضع لقاعدة منضبطة في جميع أحواله، لكن المنظرين من أهل اللغة يحاولون تفسير تلك الظاهرة بعلة أقلّ ما يقال عنها تعليمية[١].

ومن ذلك اختيار لفظ المفرد دون لفظ الجمع في تمييز الأعداد لضرب من التخفيف[٢]، ولعل الحجّة الأقوى في ذلك هو "أن المعدود قد عُلِم قدره بذكر العدد، فإنما يحتاج إلى ما يُبين جنسه، والواحد يكفي في ذلك"[٣].

إلا أن هذه القاعدة لا تستمرّ مع العدد في جميع أحواله، فالأعداد من الثلاثة إلى العشرة، يكون تمييزها جمعًا مجرورًا، وقد حاول بعض النحاة تفسير ذلك بمشابهة جموع القلة للآحاد في تكسيرها وتصغيرها.[٤]، لكن هذا قد لا يطّرد، حيث وردت روايات بمجيء تمييز بعض الأعداد مجموعًا.

ومن مراعاة العرب لثقل الجمع وخِفّة المفرد في كلامها أنّهم إذا أرادوا النسب إلى الجمع ردّوه للمفرد، ثمّ ألحقوه ياء النسب، فتقول في النسب إلى (كتب): (كتابيّ).

---

(١) لذلك فإن بعض الباحثين لما رأى علّة بعض المتقدمين في مجيء لفظ الأرض في القرآن مفردًا خلافًا للسماء فقد وردت بالإفراد والجمع؛ ردّ حجتهم، وذكر أن القضيّة ليست قضية خفّة أو ثقل، يُنظر في ذلك مقتضيات صيغتي الإفراد والجمع من جهة العلائق الإسنادية في القرآن الكريم ص٥٧، لكني أميل إلى اعتبار تلك الحجة مع غيرها لتنهض بالحكم، دون إقصائها بالكلية.

(٢) يُنظر شرح اللمع لابن الخباز ٤٣٨/١.

(٣)التذييل والتكميل ٢٧٧/٩.

(٤) يُنظر المصدر السابق ٢٧٨/٩.

ومّما شاع الخطأ فيه في زمننا هذا قولهم: (ثوب رجاليّ)، وقد نبّه ابن الخباز منذ زمن بعيد على عدم صحّته، والقياس فيه أن يقال: (ثوب رجليّ)، واحتجّ بأن المقصود هو بيان الجنس، والجنس حاصل بالمفرد، واختِير المفرد دون الجمع؛ لخفته[1]، ولعل مراد النحاة في هذا أنّ الجمع ثقيل، بتكرّر أفراده، وكثرة حروفه، فإذا زدت عليه ياء النسب، وهي مشدّدة ثقل بكثرة حروفه، وازداد ثقلًا بتضمُّنه معنى النسب لكافة أفراده، فتُخلِّص من ذلك، بردِّه إلى مفرده، ولحاق ياء النسب في آخره.

(١) يُنظر شرح اللمع لابن الخباز ١/٣٦٥.

الحالة الرابعة: اختيار بعض الحروف والحركات دون غيرها

عرضنا فيما مضى من القول صورًا لبعض التغييرات التي تطرأ على الجمع التماسًا للخفة، وتخلّصًا من الثقل الذي لحقه، فكان ما ذكرته خاصًا بجمع التكسير، ولم أصادف فيما وقعت عليه يدي شيئًا من المظاهر السابقة تلحق قسيميه، ولعلّ السر في ذلك يتمثّل في كثرة التغييرات التي تلحق صورة المفرد، عند تكسيره، خلافًا لجمع السلامة بقسميه، فإن صورة المفرد لا تتغيّر، إلا بالزيادتين اللتين تلحق آخر الاسم فيهما.

ويتّفق مع هذا النسق، العلّة التي ذكرها النحاة لاختيار الألف دون الواو في جمع المؤنث السالم، وذلك من حيث اجتماع ثقل الجمع مع ثقل التأنيث، فاختاروا لهذا الجمع أخفّ حروف المد.

أمّا جمع المذكر السالم فإن التماس التخفيف فيه من جهة أخرى، فاختِير لنونه أخف الحركات تخلّصًا من الثقل الذي لحقه، خلافًا للمثنى الذي التمست له الكسرة، لخفّته مقارنة بجمع السلامة.

وكما رأيت فإن العمل في جمعي السلامة لم يلحق صورة المفرد الثابتة، وإنما لحق إحدى الزيادتين اللتين حصل بهما الجمع، ومن هنا يمكن القول: إن جمع المؤنث السالم أثقل من جمع المذكر السالم، وأن جمع التكسير أثقل من جمع السلامة بقسميه.

ومِمّا نُسب إلى الفراء منعه بناء: (فِعِلات) مطلقًا؛ لأنه يتضمّن: (فِعِل) وهو بناء لم يُسمع عن العرب إلا في: (إِبِل)، وحُجّته في ذلك أن الجمع أثقل

من الواحد، فإذا لم يُسمَع في الإفراد إلا نادرًا، فامتناعه في الجموع من باب أولى[1].

وقد ردّ ابن مالك قول الفراء [ت ٢٠٧] من وجوهٍ أربعة، ولست في معرض مناقشة ابن مالك في تلك الأدلة، وما يعنينا هنا ما استدلّ به بقوله: "إن المفرد وإن كان أخفّ من الجمع قد يُستثقل فيه ما يستثقل في الجمع؛ لأنه مُعرّض لأن يتصرف فيه بتثنية، وجمع، ونسب"[2].

وبناءً على ما تمّت مناقشته سابقًا فيمكن الردّ على ابن مالك من وجهين:

الأول: أنّ المفرد إذا عرض له تثنية، أو جمع خرج عن باب الإفراد، ودخل في باب التثنية والجمع، وكما ذكرت فإن المثنى أثقل من المفرد، والجمع أثقل منهما، فكيف يُتصرّف فيه بتثنية وجمع ويبقى مفردًا؟

الثاني: ذكرت فيما مضى من القول أن العرب إذا أرادوا النسب إلى الجمع ردّوه للمفرد، ثمّ ألحقوه ياء النسب، تخلّصًا من الثقل الذي لحقه، فيكون كالمفرد في لفظه، لكنه أثقل منه من جهة المعنى بتكرّر أفراده، وعليه فإن ما يطرأ على المفرد من النسب لا يجعله أثقل من الجمع، نعم يكون أثقل بتلك الياء المشدّدة، لكنه لا يصل إلى الدرجة التي وصل إليها الجمع من الثقل.

---

(١) يُنظر شرح التسهيل ١/١٠٢.

(٢) المرجع السابق ١/١٠٣.

وأمر آخر فإن ابن مالك في ظنّي فهم قول الفراء على غير مراده، فالفراء لم يمنع (فِعِلات) وإنما ذكر أن ورودها من القليل[١]عند العرب؛ لأنهم يكرهون كسر ثانيه؛ لاستثقالهم توالي كسرتين[٢]، والذي يدلّ على عدم منعه ذلك قوله: "وقد احتمله بعضُ العرب فقال: (نِعِمات وسِدِرات)"[٣]، وهو بقوله هذا لم يخرج عن قول سيبويه[٤].

وربما وقف ابن مالك على قول آخر للفراء لم أقف عليه، وفي كلٍّ فإن قوله هذا يعارض ما نُسب إليه، وأيًا كان القول فإن المفرد وإن وقع فيه الثقل، فإنه لا يصل إلى درجة ثقل جمعه للعلة التي ذكرنا، والله أعلم.

(١) في الاستعمال، وثّمة كلمات قليلة في الاستعمال، ولكنها مُطردة في القياس.

(٢) يُنظر معاني القرآن ٣٢٩/٢.

(٣) المرجع السابق ٣٣٠/٢.

(٤) يُنظر الكتاب ٥٧٤/٣، و١١٤/٤.

الخاتمة:

وبعد أن تناولت بعضًا من مظاهر ثقل الجمع عند النحاة والصرفيين، ثبت عند الباحث أنّ الخِفة والثقل مسألة نسبية تتفاوت بين أقسام الكلمة وفي ضوء ذلك يمكن إبراز النتائج التالية:

- المفرد أخفّ أقسام الاسم، وهو وإن ثَقُل في بعض صوره إلا أنه لا يصل إلى الثقل اللاحق للجموع ، وبينهما المثنى الذي ثَقُل بالزيادتَين اللتين تلحق آخر المفرد، وعليه فلا حُجّة لابن مالك فيما ذهب إليه.
- أن الجموع تتفاوت فمنها ما يقارب ثقل الأفعال، كما هو الحال في صيغ منتهى الجموع، ومنها ما يقارب خفّة المثنى، كما هو الحاصل في جمعي السلامة.
- يَعْتَوِر صيغة منتهى الجموع ثقل شديد، فيمنع الاسم من التنوين، وتُسلَب منه الكسرة، فيشابه الأفعال في ذلك، فإذا أضيف، أو حُلّيَ بـ(أل) عادت كسرته؛ لاختصاصه بما يُميّز الأسماء.
- صيغة منتهى الجموع أعلى مراتب الاسم في الثقل، ودونها جموع التكسير، ثم جمع المؤنث السالم، ثم جمع المذكر السالم، ثم المثنى، وأخفّها المفرد.
- إنّ التعليل بثقل الجمع، وخِفّة المفرد له اعتبار في الأحكام الصرفية والنحوية، ولكنه لا يقوى بنفسه على رد غيره من الحجج، أو النهوض بالحكم الصرفي، بل يحتاج إلى غيره من العلل والأوصاف للقيام بالحكم.
- لم يثبت عند الباحث أن الفراء منع بناء: (فِعِلات) وإنما هو من القليل الذي يكرهه أغلب العرب، ويحتمله بعضهم.

وصلى الله وسلم على نبينا محمد، وعلى آله وصحبه وسلم.

المراجع:

ابن الخباز، أحمد بن الحسين. توجيه اللمع. مصر: دار السلام للطباعة والنشر والإعلان والتوزيع، ط٢، ٢٠٠٧.

ابن السراج، محمد بن السري. الأصول. بيروت: مؤسسة الرسالة، ط٣، ١٩٩٦.

ابن عصفور، علي بن مؤمن. الممتع. بيروت: مكتبة لبنان ناشرون، ط١، ١٩٩٦.

أبو الفتح، عثمان ابن جني. الخصائص. القاهرة: دار الكتب المصرية، ط١، ١٩٥٧.

أبو الفتح، عثمان ابن جني. المنصف. دار إحياء التراث القديم، ط١، ١٩٥٤.

أبو حيان، محمد بن يوسف. التذييل والتكميل. الرياض: دار كنوز إشبيليا للنشر والتوزيع، ط١، ٢٠١٠.

الأزهري، خالد بن عبد الله. شرح التصريح. بيروت: دار الكتب العلمية، ط١، ٢٠٠٠.

الباقولي، علي بن الحسين. شرح اللمع. بيروت: دار الكتب العلمية، ط١، ٢٠٠٧.

الحارثي، نايف. اجتماع إعلالين في كلمة واحدة. مكة المكرمة: جامعة أم القرى- كلية اللغة العربية، دكتوراه، ١٤٣٩.

الحارثي، نايف. مسائل الترجيح بين الثمانيني وابن يعيش دراسة موازنة. مكة المكرمة: جامعة أم القرى- كلية اللغة العربية، ماجستير، ١٤٣٤.

الخليل، ياسر محمد. مقتضيات صيغتي الإفراد والجمع من جهة العلائق الإسنادية في القرآن الكريم. الجزائر: مجلة رفوف، جامعة أدرار.

الرضي، محمد بن الحسن. شرح الشافية. بيروت: دار الكتب العلمية، ١٩٧٥.

الزمخشري، محمود بن عمرو. المفصل. بيروت: دار الهلال، ط١، ١٩٩٣.

سيبويه، عمر بن عثمان. الكتاب. القاهرة: مكتبة الخانجي، ط٣، ١٩٨٨.

السيرافي، الحسن بن عبد الله. شرح كتاب سيبويه. بيروت: دار الكتب العلمية، ط١، ٢٠٠٨.

السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر. الأشباه والنظائر. دمشق: مجمع اللغة العربية، ط١، ١٩٨٧.

الشاطبي، إبراهيم بن موسى. شرح الألفية. مكة المكرمة: معهد البحوث العلمية، ط١، ٢٠٠٧.
الطبري، محمد بن جرير. جامع البيان. الرياض: دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، ط١، ٢٠٠١.
الفراء، يحيى بن زياد. معاني القرآن. بيروت: عالم الكتب، ط٣، ١٩٨٣.
الفراهيدي، الخليل بن أحمد. العين. بيروت: دار مكتبة الهلال.
المبرد، محمد بن يزيد. المقتضب. القاهرة: مطبعة الأهرام التجارية، ط٢، ١٩٩٤.
المرادي، حسن بن قاسم. توضيح المقاصد والمسالك. القاهرة: دار الفكر العربي، ط١، ٢٠٠١.
موفق الدين ابن يعيش، يعيش بن علي. شرح المفصل. بيروت: دار الكتب العلمية، ط١، ٢٠٠١.
ناظر الجيش، محمد بن يوسف. تمهيد القواعد. القاهرة: دار السلام، ط١، ٢٠٠٧.
الواحدي، علي بن أحمد. التفسير البسيط. الرياض: عمادة البحث العلمي – جامعة الإمام، ط١، ٢٠١٠.

AlmrAjç:

Abn AlxbAz ،ÂHmd bn AlHsyn. twjyh Allmç. mSr: dAr AlslAm llTbAçh wAlnŝr wAlĂçlAn wAltwzyç ،T2٢٠٠٧ ،.

Abn AlsrAj ،mHmd bn Alsry. AlÂSwl. byrwt: mŵssh AlrsAlh ،T3١٩٩٦ ،.

Abn çSfwr ،çly bn mŵmn. Almmtç. byrwt: mktbh lbnAn nAŝrwn ،T1١٩٩٦ ،.

Âbw AlftH ،çθmAn Abn jny. AlxSAŶS. AlqAhrh: dAr Alktb AlmSryh ،T1 ،١٩٥٧.

Âbw AlftH ،çθmAn Abn jny. AlmnSf. dAr ĂHyA' AltrAθ Alqdym ،T1١٩٥٤ ،.

Âbw HyAn ،mHmd bn ywsf. Altðyyl wAltkmyl. AlryAD: dAr knwz Ăŝbylya llnŝr wAltwzyç ،T1٢٠١٠ ،.

AlÂzhry ،xAld bn çbd Allh. ŝrH AltSryH. byrwt: dAr Alktb Alçlmyh ،T1٢٠٠٠ ،.

AlbAqwly ،çly bn AlHsyn. ŝrH Allmç. byrwt: dAr Alktb Alçlmyh ،T1٢٠٠٧ ،.

AlHArθy ،nAyf. AjtmAç ĂçlAlyn fy klmh wAHdh. mkh Almkrmh: jAmçh Âm AlqrŶ- klyh Allγh Alçrbyh ،dktwrAh١٤٣٩ ،.

AlHArθy ،nAyf. msAŶl AltrjyH byn Alθmanyny wAbn yçyŝ drAsh mwAznh. mkh Almkrmh: jAmçh Âm AlqrŶ- klyh Allγh Alçrbyh ،mAjstyr١٤٣٤ ،.

Alxlyl ،yAsr mHmd. mqtDyAt Syγty AlĂfrAd wAljmç mn jhh AlçlAŶq AlĂsnAdyh fy AlqrĀn Alkrym. AljzAŶr: mjlh rfwf ،jAmçh ÂdrAr.

AlrDy ،mHmd bn AlHsn. ŝrH AlŝAfyh. byrwt: dAr Alktb Alçlmyh١٩٧٥ ،.

Alzmxŝry ،mHmwd bn çmrw. AlmfSl. byrwt: dAr AlhlAl ،T1١٩٩٣ ،.

sybwyh ،çmr bn çθmAn. AlktAb. AlqAhrh: mktbh AlxAnjy ،T3١٩٨٨ ،.

AlsyrAfy ،AlHsn bn çbd Allh. ŝrH ktAb sybwyh. byrwt: dAr Alktb Alçlmyh ،T1 ،٢٠٠٨.

AlsywTy ،çbd AlrHmn bn Âby bkr. AlÂŝbAh wAlnĎAŶr. dmŝq: mjmç Allγh Alçrbyh ،T1١٩٨٧ ،.

AlŝATby ،ĂbrAhym bn mwsŶ. ŝrH AlÂlfyh. mkh Almkrmh: mçhd AlbHwθ Alçlmyh ،T1٢٠٠٧ ،.

AlTbry ،mHmd bn jryr. jAmç AlbyAn. AlryAD: dAr hjr llTbAçh wAlnŝr wAltwzyç wAlĂçlAn ،T1٢٠٠١ ،.

AlfrA' ،yHyŶ bn zyAd. mçAny AlqrĀn. byrwt: çAlm Alktb ،T3١٩٨٣ ،.

AlfrAhydy ،Alxlyl bn ÂHmd. Alçyn. byrwt: dAr mktbh AlhlAl.

Almbrd ،mHmd bn yzyd. AlmqtDb. AlqAhrh: mTbçh AlÂhrAm AltjAryh ،T2 ،١٩٩٤.

AlmrAdy ،Hsn bn qAsm. twDyH AlmqASd wAlmsAlk. AlqAhrh: dAr Alfkr Alçrby ،T1٢٠٠١ ،.

mwfq Aldyn Abn yçyŝ ،yçyŝ bn çly. ŝrH AlmfSl. byrwt: dAr Alktb Alçlmyh ،T1 ،٢٠٠١.

nAĎr Aljyŝ ،mHmd bn ywsf. tmhyd AlqwAçd. AlqAhrh: dAr AlslAm ،T1 ،٢٠٠٧.

AlwAHdy ،çly bn ÂHmd. Altfsyr AlbsyT. AlryAḌ: çmAdh AlbHθ Alçlmy – jAmçh AlĂmAm ،T1٢٠١٠ ،.